

حبس صفوت حجازي 30 يوما احتياطيا على ذمة التحقيقات بتهم التحريض على القتل والعنف

## الداخلية المصرية تعتقل الناطق باسم «الإخوان» وتوقف 75 قيادياً «بحوزة بعضهم أسلحة وأموال مزيفة»



(رويترز)

أعضاء بمنظمة العفو الدولية بكوريا يطالبون الحكومة المصرية بوقف أعمال القمع بسبتول امس

القاهرة - وكالات: اعتقلت قوات الأمن المصرية امس الناطق باسم الإخوان المسلمين أحمد عارف. وقال مدير مباحث القاهرة اللواء جمال عبدالعال، إن الشرطة اعتقلت عارف داخل شقة والد زوجته بمدينة نصر. وأوضح عبدالعال أنه تم توقيف عارف من دون أي مقاومة. وكان عارف نشر على حسابه الشخصي على موقع التواصل الاجتماعي (فيسبوك) قبيل اعتقاله، إنه «لا تنازل عن الشرعية ولا مكان للانقلابات العسكرية أمام الشعوب المتعطشة للحرية والكرامة، والتي يصعب جدا تنكيس فطرتها السلمية بعد أن عرفت الطريق».

وكانت وزارة الداخلية أعلنت في وقت سابق امس عن إلغاء القبض على 75 من قيادات وأعضاء جماعة الإخوان المسلمين، عُثر مع بعضهم أسلحة وأموال مزيفة.

وقالت الوزارة، في بيان امس إن الأجهزة الأمنية تمكنت من ضبط 75 عنصرا من القيادات والكوادر التنظيمية في جماعة الإخوان المسلمين في مختلف المحافظات.

وأضافت إن الأجهزة الأمنية في محافظة الجيزة ضبطت 3 عناصر من جماعة الإخوان وبحوزتهم 1,450,000 مليون دولار مزيفة، ومسود من دون ترخيص، وسيارة بها آثار طلاقات ناربية بداخلها كمية من الأسلحة البيضاء. وأوضحت الوزارة أن عمل أجهزتها الأمنية يأتي في إطار مواصلة الجهود الأمنية لملاحقة القيادات الإدارية والمكاتب التنظيمية لجماعة الإخوان، والعناصر الخفية للتنظيم الصادر بشأنهم قرارات ضبط وإحزام من النيابة العامة. وتقوم الأجهزة الأمنية في وزارة الداخلية وبمعاونة

أحداث قصر الاتحادية 15 يوما على ذمة التحقيق. ووجهت النيابة له تهم التعذيب، واحتجاج مواطنين دون وجه حق، وانتحال صفة مأمور ضبط وقضائي وممارسة البلطجة والتجمهر.

من ناحية أخرى، بدأت النيابة العامة بالرقايق، تحقيقاتها مع اثنين من العناصر الإخوانية وهما: الدكتور محمد أحمد عبدالغني - 62 عاما - الأستاذ في كلية الطب، وعبدالكريم علوية صيام - 60 عاما - الموظف في المديرية المالية، اللذين تم ضبطهما بمسكنهما بمدينة الزقازيق وبلبيس وبحوزتهما أجهزة حاسب آلي وبعض المكاتبات التي تتضمن تعليمات بالتحريض على العنف والاعتداء على الشرطة والجيش وتنفيذ أعمال تخريبية ضد المؤسسات.

أجهزة الأمن والمعلومات المصرية، بملاحقة قيادات جماعة الإخوان المسلمين التي حرضت على ارتكاب أعمال عنف ضد مؤسسات رسمية ومقار حكومية ودور عبادة ومتاحف والأشياء مع قوات الأمن، احتجاجا على عزل الرئيس السابق محمد مرسي.

وفي سياق متصل، تمكنت مباحث الشرقية بالتعاون مع جهاز الأمن الوطني ومجموعات من الأمن المركزي من ضبط منتدبين اثنين بنفسيان لجماعة الإخوان بمسكنهما في محيط طريق الرقايق بحوزتهما مسجد «رابعة العدوية» بمدينة نصر، كما انكر انتماء لجماعة الإخوان المسلمين من الأساس، وأنه ليس عضواً بأي حزب أو تيار سياسي.

كما قرر المحامي العام لنينيات جنوب الشرقية حبس حجازي، لمدة 30 يوما احتياطيا على ذمة التحقيقات معه بتهم

«الوفد» يدعو لإقرار الدستور بالتوافق العام وليس بالأغلبية

## لجنة الخبراء تلغي 32 مادة من دستور 2012 المعطل و«الإنقاذ» ترفض الانتخاب الفردي لتعارضه مع النظام المختلط

القادم بالتوافق العام وليس بالأغلبية لنفادي تكرار التجربة الماضية التي استغل فيها تيار سياسي واحد أغلبية لتعمير الدستور.

إلى ذلك، أعلن مجلس إدارة نادي مستشاري هيئة قضايا الدولة عن رفضه للتعديلات الدستورية المقترحة بشأن النص الخاص المتعلقة بالهيئة، معتبرا أن تلك التعديلات تنتقص من اختصاصات وسلطات أصيلة للهيئة في الحفاظ على الحق والمال العام.

وقال المستشار سمير القماش عضو مجلس إدارة النادي إنه ينبغي أن يكون الهدف من إجراء التعديلات الدستورية الخاصة بقانون السلطة القضائية والهيئات القضائية، هو تحقيق الصالح والنفع العام للمواطنين والعدالة الناجزة، وليس تحقيق مصلحة خاصة لهيئة قضائية، مؤكدا أن الهيئات القضائية جميعها ملك للشعب المصري وحده.

الاجتماعي، والهيئة العليا لشؤون الوقف، بالإضافة إلى المادة 219 الخاصة بان مبادئ الشريعة الإسلامية تشمل أدلتها الكلية وقواعدها الاصولية والفقهية ومصارها المعبرة في مذاهب اهل السنة والجماعة.

وقضى سياق ذي صلة، رفضت لجنة الإنقاذ الوطني مقترحات لجنة خبراء تعديل الدستور والتي تتضمن نضا يفرض إجراء الانتخابات البرلمانية القادمة بالنظام الفردي، مؤكدة أن هذا الاقتراح يتعارض مع طبيعة النظام السياسي المختلط الذي أقرته اللجنة نفسها.

وقالت اللجنة في بيان امس إنه وفقا للنظام المختلط، لا بد أن يختار الأغلبية البرلمانية رئيس الوزراء، وبالتالي الحكومة، أو على الأقل تتوافق على ذلك، الأمر الذي يتطلب وجود أغلبية في البرلمان حتى يمكن تشكيل حكومة مستقرة. وأوضحت أن النظام

التاريخي والحضاري للشعب، والمادة (12) التي تقضي بأن الدولة تحمي المقومات الثقافية والحضارية واللغوية للمجتمع وتعمل على تعريب التعليم والعلوم والمعارف، والمادة 25 التي تشترط التزام الدولة بإحياء نظام الوقف الخيري وتشجيعه، وينظم القانون الوقف ويحدد طريقة انشائه وإدارة أمواله واستثمارها وتوزيع عوائده على مستحقيه وفقا لشروط الواقف، وكذلك تم إلغاء المادة 44 التي كانت تحظر الإساءة او التعرض للرسول والأنبياء كافة، بينما كانت تقضي المادة 102 الملغاة أيضا بأنه لا يجوز لأي من مجلسي النواب والشورى اقرار مشروع قانون الا بعد أخذ الرأي عليه. وتم إلغاء المواد المتعلقة بمجلس الشورى.

كما ألغت لجنة تعديل الدستور المواد المتعلقة بالمفوضية الوطنية لمكافحة الفساد، وما يتعلق بالبنك المركزي، والمجلس الاقتصادي

القاهرة - وكالات: ألغت اللجنة القانونية لتعديل الدستور المعروف اعلاميا بلجنة الخبراء أو لجنة العشرة، 32 مادة من مواد دستور 2012 المعطل، وأدخلت تعديلات معينة على العديد من مواده مع الإبقاء على عدد آخر من المواد دون تعديل من اهمها المادة الثمانية التي تقضي بأن الإسلام دين الدولة واللغة العربية لغتها الرسمية ومبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع، والمادة الثالثة التي تؤكد على ان مبادئ شرائع المصريين من المسيحيين واليهود المصدر الرئيسي للتشريعات المنظمة لحوالهم الشخصية وشؤونهم الدينية واختيار قياداتهم الروحية.

ومن المواد التي تم إلغاؤها، المادة (11) التي تنص على ان الدولة تعري الأخلاق والأداب والنظام العام والمستوى الرفيع للتربية والقيم الدينية والوطنية والحقائق العلمية والثقافة العربية والتراث



## إرسال شحنتي الغاز القطري الـ3 والـ4 لمصر

عواصم - وكالات: شهد ميناء «راس لفان» امس عملية تحميل الشحنتين الثالثة والرابعة من الغاز الطبيعي المسال القطري المخصصة للتخفيف من أزمة نقص المحروقات التي تواجه جمهورية مصر العربية خلال فصل الصيف، وذلك في إطار تنفيذ توجيهات أمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني بشأن توفير المساعدة للشعب المصري.

وقال مصدر مسؤول في وزارة الخارجية القطرية لوكالة الأنباء القطرية الرسمية (قنا) إن الناقله المحملة بالشحنة الثالثة غادرت ميناء «راس لفان» صباح امس فيما تغادر الناقله المحملة بالشحنة الرابعة من الغاز الطبيعي المسال في وقت لاحق. كما تقوم حاليا الأطراف المعنية بالإنهاء من الإجراءات المتبقية لضمان تحميل الشحنة الخامسة والأخيرة من الغاز الطبيعي المسال والمترقب تحميلها في شهر سبتمبر المقبل.

## طالباً بالترهيب في إطلاق الفتاوى وعدم الطعن بالنوايا د.المسباح: دعوات البعض لإرقاة الدماء في مصر منكر عظيم لا يقره الإسلام

المخالفين والذي سيقضي على مصر ويأكل الأخضر واليابس فيها، مطالبا حكماء العالم الإسلامي من قادة ووجهاء وعلماء ألا يتركوا مصر الإسلام مصر العربية قلب الأمة النابض تحرق، داعيا الله جل وبلا أن يوفق الأمة لاجتماع الكلمة ونذ الفرقة وأن يجعل مصر من أقصاها لأقصاها أرض أمن وأمان وأن يحقن دماء المصريين جميعا وسائر بلاد المسلمين إنه ولي ذلك والقادر عليه.

المعتبرين الذين كان لهم موقف واضح في الوقوف مع الحق ورفض إرقاة الدماء من أي طرف، مستطردا باننا ومع تقديرنا لحق الرد العلمي الا أننا نرجو من إخواننا من ذوي الاختصاص الشرعي ألا يندفعوا نحو السجلات الإعلانية أو التخوين والتصنيف والطعن في النوايا بل عليهم أن يكتفوا عند الضرورة بحوار علمي رصين مبني على الأدلة العلمية والبراهين مع التماس العذر للمخالف وإحسان الظن به فيكفي الأمة ما فيها من الانقسام فلا تخفون جراحها بتبادل الطعون وإجتراح الفتن التي تجاوزها الزمن وقلقت بحثا ونقاشا منذ أكثر من عشرين سنة!

دعا د.المسباح الى ايجاد حل وسط للأزمة المصرية براعي رغبات كافة الأطياف السياسية المصرية من جانب ويحترم الشرعية من جانب آخر. مؤكدا أن الجلوس للحوار الفاعل سيسهم بشكل كبير في وقف نزيف الدم المصري بجناحيه المسلم وغير المسلم وسرعة ايجاد الحل المناسب بدلا من السير في طريق القمع وتصفيته

شدد الداعية الإسلامي د.ناظم المسباح على أن الدعوات التي يطلقها البعض لإرقاة الدماء أو إظهار الشماتة في القتل والفرح بالمجازر في مصر بل وتسويغ هذا بغطاء شرعي - منكر عظيم لا تقره شرعية الإسلام ولا الضمان الإنسانية، كما أنه يؤجج مشاعر الغضب والكرهية ويعزز تقسيم المجتمع المصري، مؤكدا أن حرمة دماء المسلمين مما غلغ من الدين بالضرورة وتواترت بشأنه الأدلة من الكتاب والسنة، إن يقول الرسول ﷺ: «لا يزال المؤمن في فسحة من دينه ما لم يصب دما حراما» سواء كان دم مسلم أو غير مسلم، مبينا أن الجريمة ليست في القتل فحسب بل في المشاركة قولا أو فعلا أو إقرارا، لافتنا إلى الحديث النبوي الشريف «والذي نفسي بيده لقتل مؤمن أعظم عند الله من زوال الدنيا».

وطالب ممن يتصدرون الفتوى في مصر وخارجها أن يحذروا من إطلاق الفتاوى والأراء الفقهية دون تريت أو دراسة للوقائع المرير الذي يعيشره المجتمع المصري، وآلا يفتتنوا على علمائها



د.ناظم المسباح

## محمد فايق رئيسا للمجلس وعبدالغفار شكر نائبا للرئيس «القومي لحقوق الإنسان المصري» بتشكيلة جديدة الأسبوع المقبل

القاهرة - أ.ش.: قالت مصادر موثوقة في المجلس القومي لحقوق الإنسان أنه وقع الاختيار على محمد فايق وزير الإعلام الأسبق لتولي منصب رئيس المجلس في تشكيلة الجديد، كما وقع الاختيار على عبد الغفار شكر ليشغل منصب نائب رئيس المجلس. ويضم المجلس في تشكيلة الجديد 25 عضوا إلى جانب الرئيس ونائبيه، كما علمت الوكالة أن المجلس القومي لحقوق الإنسان في تشكيلة الجديد يضم عددا كبيرا من الحقوقيين البارزين وممثلي منظمات المجتمع المدني.

ومن المقرر أن يعقد المجلس بتشكيله الجديد اجتماعه الأول في بداية الأسبوع المقبل لانتخاب الأمين العام للمجلس ورؤساء لجانه السبع بين أعضائه، وذلك وفقا لقانون المجلس رقم 94 لسنة 2003.

يذكر أن محمد فايق شغل من قبل منصب نائب رئيس المجلس القومي لحقوق الإنسان في دورته الأولى ومديرا مكتب شكاوى المجلس وكان رئيسا للمنظمة العربية لحقوق الإنسان، كما شغل عبد الغفار شكر من قبل نائب رئيس المجلس في دورته قبل السابقة، وقدم استقالته اثر الإعلان الدستوري الذي أصدره الرئيس المعزول د. محمد مرسي.

## خبراء: «القاعدة» ستستغل القمع في مصر لفتح جبهة جديدة بالشرق الأوسط

باريس أف.ب: رأى خبراء ان القمع الدامي للإخوان المسلمين في مصر سيشكل فرصة مواتية لتنظيم القاعدة التي قد تستغله لتجنيد اتباع جدد وفتح جبهة جديدة في الشرق الأوسط. وقد يؤدي ذلك إلى جذب جيل جديد من الناشطين إلى طرف التحرك العنيف والأرهاب وسط تفاقم حصيله القتلى والجرحى، لاقترابهم بعمليات زعيم التنظيم الذي أسسه أسامة بن لادن والمصري ايمن الظواهري الذي يندد بالديمقراطية ويدعو إلى الجهاد المسلح.

وقال استاذ العلوم السياسية وصاحب كتاب «الشرق الأوسط الجديد» جان بيار فيليبو لوكالة فرانس برس «يخشى ان يشجع قمع الاعتقالات السلمية الدامي اقلية اسلامية على الانتقال إلى العنف لاقتناعها بان الحل السلمي غير مجده»، وتابع «بالتالي يكون الجيش المصري غدى الارهاب الذي يؤكد مكافحته». وفي كلمة نشرت على الانترنت في مطلع الشهر الجاري على مواقع جهادية حاول ايمن الظواهري الذي اوقفت السلطات شقيقه مؤخرا رواد الانترنت بان القمع الجاري يبث ان اللجوء إلى الانتخابات وهم وان الجهاد والكفاح المسلح هما وحدهما السبيل

وفي عدد من الرسائل دعت حركة الشباب الاسلامية الصومالية مسلمي مصر والخارج إلى «حمل السلاح». وعلى موقع «شموخ الاسلام» الالكتروني دعا مستخدم يعتمد اسم ابو الخير الفلسطيني «بسرعة إلى ارسال القاعدة إلى شعبنا في مصر للدفاع عنه»، وذلك في تصريحات ترجمها موقع سايت المتخصص.

ورأى الان شويه الرئيس السابق لاجهزة الاستخبارات الفرنسية الخبير في المنطقه ان الاحتمالات سيئة لان «الطرفين عاجزان عن التفاوض، فلا يمكن التنازل عن أي شيء» لان ذلك سيشكل مؤشر ضعف، ما يؤدي بالآخر إلى طلب الضعفين»، كما شبه على غرار محللين آخرين، الوضع بالغاء السلطات الجزائرية عام 1992 الانتخابات العامة التي كان الاسلاميون سيفوزون بها مع الاشارة إلى وجود فوارق بين الحالتين.

واوضح قائلا: «تقنيا، استخدمت الطريقة نفسها (استيلاء الجيش على السلطة) لكن المشوول ليست نفسها»، مشيرا إلى أنه «كان يسود في الجزائر مناخ من العنف السياسي والارهاب منذ 1945، الامر الذي يعيق في مصر».

إلى اقامة نظام اسلامي بالفعل. وعلق بروس ريدل المسؤول السابق في وكالة الاستخبارات المركزية الاميركية (سي اي ايه) قائلا «بالنسبة للظواهري على المصريين لتابع خطى محمد عطا، المصري الذي قاد فريق قرصنة الجو الذي نفذ هجمات 11 سبتمبر واستخدام الارهاب ضد العدو القريب أي الجيش المصري والعدو البعيد أي الولايات المتحدة التي تسلم وتدرج الجيش المصري منذ ابرام السادات اتفاقية السلام مع اسرائيل عام 1979».

واضاف ريدل الذي يشغل حاليا منصب محلل كبير لدى مؤسسة بروكينغز للإبحاث في واشنطن «هذا الصيف سيقدر مصرير الجهاد العالمي، جيل القاعدة الجديد ينشأ الآن». وبدأت الدعوات تتكثف على الانترنت لحث الجهاديين على توجيه انتباههم إلى مصر.

وفي الخامس من يوليو الماضي أعلنت مجموعة جديدة باسم «انصار الشريعة في مصر» عن تأسيسها مؤكدة ان «الحرب أعلنت على الإسلام في مصر» وطلبت من المسلمين «الاستعداد عبر التزود بأسلحة والتدريب».

### تحليل إخباري